

٢٠٢٣.. أزمات مُنقضية وأخرى مُستمرة

أ. د. عليّ الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة



يُعدّ نشوب الأزمات سمة لصيقة بالعلاقات الدولية والإقليمية؛ فما دامت هناك دول يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الوطنية مستخدمة في ذلك مصادر قوتها المختلفة فإن حدوث النزاعات والأزمات والحروب بينها يصبح أمرًا طبيعيًا، خاصة أنه لا توجد «حكومة عالمية» أو «سلطة فوق الدول» تفرض إرادتها عليها وتلتزمها بسلوك محدد. كانت هذه هي النتيجة التي توصل إليها عالم السياسة الشهير «هانز مورجنثاو» في كتابه «السياسة بين الأمم»، الذي صدرت طبعته الأولى في عام ١٩٤٨. تبقى هذه النتيجة صحيحة في جوهرها الآن. ورغم تطور قواعد القانون الدولي العام والقانون الإنساني وجهود عشرات المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إقرار السلم والأمن الدوليين، فإن ذلك لم يمنع نشوب الأزمات الدولية واستخدام القوة المسلحة من جانب أطرافها.

في ضوء ما تقدم، يمكن أن نتناول موضوع «٢٠٢٣.. أزمات مُنقضية وأخرى مستمرة»، ونحن نعيش في عالم يتسم بعدم اليقين وسرعة التغيير وتلاحق الأحداث وتدافعها. في عام ٢٠٢٢ عاش العالم حالة من القلق والاضطراب؛ فقبل أن يتعافى من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كوفيد-١٩، تفاقمت الأزمة السياسية بين روسيا والدول الغربية بشأن توسع حلف شمال الأطلسي «الناتو» شرقًا واحتمال انضمام أوكرانيا له، وتحولت في ٢٤ فبراير إلى حرب لا تزال مستمرة حتى نهاية العام، ودعّم من هذه الحالة تحوّل هذه الحرب إلى مباراة عسكرية بين روسيا ودول الكتلة الغربية، وامتداد آثارها السياسية والاقتصادية إلى أغلب دول العالم. هذا في الوقت الذي استمر فيه التنافس الصيني الأمريكي، وازدادت المخاطر المترتبة على التغيرات المناخية.

وفي المقابل، شهد العام عدة أزمات تم احتواؤها كالحرب بين أذربيجان وأرمينيا، والحرب الداخلية بين الجيش الإثيوبي وقوات مقاطعة تيجراي، والاشتباكات المحدودة بالهراوات على الحدود بين الهند والصين.

تمثل الحرب في أوكرانيا الأزمة الرئيسية التي تمسك بخناق العالم في عام ٢٠٢٢ وتهدد أمنه وسلامته، والتي يمكن أن تغير تأثيراتها الجيو-استراتيجية والاقتصادية من توازن القوى في العالم. ويرجع ذلك إلى أربعة اعتبارات:

أولها: طول مدة الحرب؛ فقد استمرت لتسعة أشهر حتى نهاية عام ٢٠٢٢ ولا تبدو لها نهاية واضحة، وكل من الطرفين المتحاربين يبدو مُصمَّمًا على تحسين وضعه العسكري على الأرض قبل وقف إطلاق النار وبدء عملية تفاوضية؛ فروسيا تؤكد استمرار عملياتها العسكرية في أوكرانيا حتى تحقق أهدافها، والولايات المتحدة والدول الغربية -حليفتا أوكرانيا- لا تقبلان بأن تحقق روسيا نصرًا حاسمًا. وكلا الطرفين يستخدم أحدث أسلحته بما في ذلك الهجمات السيبرانية والتلويح باللجوء إلى الأسلحة النووية، مثل تهديد الرئيس «فلاديمير بوتين» باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية إذا ما تعرض وجود الدولة الروسية للخطر.

وثانيها: التغييرات الجيو-استراتيجية التي أوجدتها الحرب في أوروبا ودول التحالف الغربي، مثل: بعث الحيوية في حلف الناتو، وقبول فنلندا والسويد كعضوين جديدين فيه، وازدياد السيطرة الأمريكية على قضايا الأمن الأوروبي، وزيادة ميزانيات الدفاع في ألمانيا واليابان وعدد من الدول الأوروبية الأخرى، وتدهور العلاقات الروسية الأمريكية، والعلاقات الروسية الأوروبية إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩١.

وثالثها: تغييرات جيو-استراتيجية أخرى؛ فقد زادت روسيا من حجم مبيعاتها من مصادر الطاقة لكل من الصين والهند، وبحث مقترح الرئيس «أردوغان» بإنشاء مركز إقليمي لإعادة توزيع الغاز يكون مقره تركيا. وأياً كانت التسمية، فإن هذا المركز هو محاولة للتحويل على العقوبات الاقتصادية الغربية. ومن ناحية أخرى، تبدو أهمية تطور العلاقات بين موسكو وبكين في ضوء البيان المشترك الذي وقَّعه رئيسا البلدين في فبراير ٢٠٢٢، والذي أكد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وإدراك الطرفين المصالح المشتركة بينهما في مواجهة الولايات المتحدة والغرب. ومن ثمَّ، لن تسمح الصين بأن تتطور الأمور على النحو الذي يلحق الهزيمة بروسيا، ومن خلال علاقتها بكل من موسكو وواشنطن سوف تسعى في عام ٢٠٢٣ لوقف إطلاق النار وبدء عملية تفاوضية للوصول إلى حل وسط.

ورابعها: الآثار الاقتصادية للحرب والتي ظهرت في أكثر من مجال، لعل أبرزها: نقص إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا اللتين تمثلان أهم مُصدِّرين لها؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في العالم، ونقص إمدادات النفط والغاز الروسي إلى أوروبا بسبب العقوبات الاقتصادية الأحادية التي فرضتها الدول الغربية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وكان من شأن ذلك، موجات من التضخم وارتفاع الأسعار، وانخفاض توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

” لا يبدو أن للحرب في أوكرانيا نهاية واضحة؛ فكل من الطرفين المتحاربين يبدو مُصمَّمًا على تحسين وضعه العسكري على الأرض قبل وقف إطلاق النار وبدء عملية تفاوضية، وكلاهما يستخدم أحدث أسلحته بما في ذلك الهجمات السيبرانية والتلويح باللجوء إلى الأسلحة النووية.“

لمعدل نمو الاقتصادي العالمي واقتصادات الدول الغربية المتقدمة، واحتمال تعرُّض بعضها لحالة من الركود. شملت هذه التأثيرات الجميع، ولكنها كانت أكثر وطأة وأكبر تكلفة على الدول النامية والفقيرة.

كل حرب لها نهاية تكون على مائدة المفاوضات وهو ما ينطبق على حالة الحرب في أوكرانيا، فمن الواضح أنها أنهكت طرفيها؛ أنهكت روسيا بشرياً وهو ما دعا إلى استدعاء الاحتياطي وقبول المتطوعين من غير الروس للمشاركة في الحرب، واجتذابهم بمنح الجنسية لهم، وأنهكت أوكرانيا التي دُمِّر جزء كبير من بنيتها التحتية، واضطرار ما يزيد على ١٣ مليون أوكراني على مغادرة مدنهم وقراهم ما بين نازح ولاجئ، وأنهكت الدول الغربية التي اتضح نقص مخزونها من الأسلحة والذخائر؛ مما يؤثر على جاهزيتها العسكرية. وكان لافتاً في هذا الشأن أن يصدر تصريح بأن الرئيس «بايدن» مستعد للقاء «بوتين» إذا انسحبت قواته من أوكرانيا، وأن يكون رد الفعل الروسي أن «بوتين» مستعد للحوار ولكن دون شروط، وأن يصرح الرئيس الفرنسي «ماكرون» بأن على الغرب تقديم ضمانات أمنية لروسيا في المفاوضات مستقبلاً، وأن يطرح الرئيس الأوكراني «زيلينسكي» مشروعاً لمؤتمر سلام يُعقد في فبراير ٢٠٢٣ وذلك في أعقاب زيارته لواشنطن في ديسمبر ٢٠٢٢. ودلالة هذه التصريحات أن وقف القتال والدعوة إلى المفاوضات أصبحت على الأجندة، وأن الجميع يُدرك أهمية ذلك، ولكنهم يبحثون في أفضل الظروف والقواعد المُرضية للطرفين.

وإذا كانت الحرب في أوكرانيا تعبيراً عن أزمة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، فإن هناك أزمة أخرى تُدار سلمياً بين الصين والولايات المتحدة أيضاً، وهو ما وُصِفَ أحياناً بتعبير «التعايش التنافسي». فمن وجهة نظر واشنطن، فإن الصين تمثل أخطر خصم لها في العالم كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك عناصر القوة الشاملة اللازمة لتهديد قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي الراهن. ومن ثمَّ، فإنها تتبَّع التوسع الصيني في العالم وتسعى إلى إعاقته، وهو ما ظهر -مثلاً- في خطاب «بايدن» في مؤتمر جدة يوليو ٢٠٢٢ الذي ورد فيه أنه لا يوجد فراغ في المنطقة وأن الولايات المتحدة لن تسمح للصين وروسيا بملء مثل هذا الفراغ، وفي شعور الولايات المتحدة بمخاطر التوسع الصيني في إفريقيا وانهقاد القمة الإفريقية الأمريكية في واشنطن في ديسمبر ٢٠٢٢.

وتتبع الولايات المتحدة في إدارة هذا التنافس عدة سبل، تتضمن: تحذير الدول الأخرى من شراء منتجات الجيل الخامس من أجهزة الاتصالات الصينية، لأن ذلك يمثل خطراً على أمنها القومي؛ فهذه الأجهزة -كما تقول الولايات المتحدة- تقوم بالتجسس على من يستخدمونها، وتحذيرها أيضاً من «فخ» الديون الصينية والتي يمكن أن تجعل هذه الدول رهينة لدى الصين، هذا

” إذا كانت الحرب في أوكرانيا تعبيراً عن أزمة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، فإن هناك أزمة أخرى تُدار سلمياً بين الصين والولايات المتحدة، وهو ما وُصِفَ أحياناً بتعبير «التعايش التنافسي»، فمن وجهة نظر واشنطن فإن الصين تمثل أخطر خصم لها في العالم.“

بالإضافة إلى الإعلان عن الكشف عن شبكات تجسس صينية في المجالين الصناعي والتكنولوجي.

وفي المقابل، فقد شهدت الصين انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الحاكم في أغسطس ٢٠٢٢، والذي أكد بيانه مواصلة الحفاظ على معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، والاستمرار في توسيع علاقات الصين مع دول العالم استناداً إلى مبدأي «المنافع المتبادلة» و«الكسب المشترك»، وعلى أساس احترام السيادة الوطنية لكل دولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهذه المبادئ تجعل النهج الصيني أكثر جاذبية للدول النامية، التي طالما عانت من تدخلات الدول الغربية في شؤونها الداخلية تحت ذرائع مختلفة.

تراهن تقارير بعض مراكز البحوث الغربية على عدم قدرة الاقتصاد الصيني على استكمال مسيرته في ضوء المشكلات التي تعرّض لها بعض قطاعاته في عام ٢٠٢٢، والقيود التي فرضتها الإدارة الأمريكية على تزويد الصين ببعض المنتجات التكنولوجية المتقدمة، وسوف يمثل عام ٢٠٢٣ اختباراً لمثل هذه الرهانات، وهو العام الذي سبقته في ديسمبر ٢٠٢٢ زيارة مهمة للرئيس الصيني إلى الرياض، عقد فيها مباحثات ثنائية مع السعودية، ولقائي قمة مع قادة مجلس دول التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، والتي فتحت الباب لآفاق جديدة من مجالات التعاون سوف تتبلور في هذا العام. كما اتخذت الصين قرارات تشير إلى عدولها عن سياسة «صفر كوفيد» والتي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في بعض أقاليمها. أضف إلى ذلك أنه مع ازدياد استخدام الولايات المتحدة للدولار كسلاح سياسي، فإنه يزداد البحث عن استخدام العملة الصينية «الين» كأساس للتبادلات التجارية، وقد أثير هذا الموضوع في مباحثات الرئيس الصيني مع القادة العرب.

من المتصور أن يضغط مجلس النواب الأمريكي الذي يسيطر عليه الجمهوريون ابتداء من يناير ٢٠٢٣ على إدارة «بايدن» لاتخاذ مواقف أكثر صرامة ضد الصين، وخاصة في مجال المساعدات الأمنية لتايوان، وزيادة التعاون العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وأستراليا لموازنة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ.

في عام ٢٠٢٣، تستمر أيضاً أزمة التغيرات المناخية، وما أفرزته من مظاهر مختلفة شملت التصحر والجفاف أحياناً، وازدياد هطول الأمطار الموسمية، وخطورة الأعاصير أحياناً أخرى، وارتفاع درجات الحرارة وحرائق الغابات في أحيان ثالثة. لقد نجحت المباحثات التي جرت في قمة (كوب ٢٧) بشرم الشيخ في إنشاء صندوق الخسائر والتعويضات للدول المتضررة من التغيرات المناخية.

” في عام ٢٠٢٣
ستستمر أزمة التغيرات
المناخية، وما أفرزته
من مظاهر مختلفة
شملت التصحر والجفاف
أحياناً، وازدياد هطول
الأمطار الموسمية،
وخطورة الأعاصير أحياناً
أخرى، وارتفاع درجات
الحرارة وحرائق الغابات
في أحيان ثالثة.“

ويبقى أن تبدأ المفاوضات خلال عام ٢٠٢٣ لتمويل هذا الصندوق والبدء في عمله، وصولاً إلى اجتماع (كوب ٢٨) القادم في دولة الإمارات. وتحت وطأة ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا سوف تتحلل بعض الدول من التزاماتها البيئية في هذا العام، مثلما حدث في ألمانيا التي سمحت بإعادة استخدام الفحم في توليد الكهرباء ووافقت على إعادة العمل في بعض مناجم الفحم المغلقة.

وأخيراً هناك أزمة الإرهاب التي تراجعت أهميتها نسبياً بعد هزيمة داعش في سوريا والعراق عام ٢٠١٧، وإن كانت بقايا هذا التنظيم قد ظلّت في شكل «خلايا نائمة» تقوم ببعض الأعمال المحدودة في البلدين. وتستمر أعمال العنف والإرهاب في أفغانستان ودول الغرب الإفريقي بواسطة عناصر من القاعدة وداعش وبوكو حرام. والجديد في هذا الشأن هو تزايد مصادر العنف والإرهاب الداخلي مثلما حدث في الولايات المتحدة، أو القبض على أعضاء شبكة يتبنون أفكاراً قومية متطرفة كما حدث في ألمانيا.

وإذا انتقلنا إلى المستوى العربي، فإن الصفة العامة لأزمات المنطقة هي الكثرة والاستمرار حتى أنه يُمكن وصفها بالأزمات المُستدامة. فمن **ناحية أولى**، يوجد فيها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يُعدّ أحد أقدم الصراعات على مستوى العالم، فكان عام ٢٠٢٢ أحد أكثر الأعوام دموية في الحقبة الأخيرة، وذلك في ضوء اشتعال المواجهة في غزة والضفة الغربية وقيام قوات الجيش الإسرائيلي بمدهامات واستخدام الرصاص الحي، هذا في الوقت التي لا توجد فيه أي بوادر لإحياء لعملية السلام أو أي مفاوضات ومباحثات لتطبيق قرارات الأمم المتحدة.

ومن **ناحية ثانية**، تشهد المنطقة مواجهات تجمع بين خصائص الحروب الأهلية والحروب بالوكالة في سوريا وليبيا واليمن، وفيها تتنوع الأطراف الداخلية والخارجية؛ مما يعقد من تسوية الصراعات. وتظل هذه الأزمات تراوح مكانها؛ لعدم اتفاق الأطراف الإقليمية والدولية التي تزود المحاربين بالمال والسلاح على حل يضمن مصالحها.

ومن **ناحية ثالثة**، توجد أزمات شهدت بداية انفراج سوف تتبلور في عام ٢٠٢٣ كنجاح مجلس النواب العراقي في انتخاب رئيس للجمهورية «عبد اللطيف رشيد»، في أكتوبر ٢٠٢٢، وانتخاب «محمد شياع السوداني» رئيساً للوزراء، وتشكيل الحكومة في الشهر نفسه، بعد فترة من الجمود السياسي والبرلماني. وتوقيع الطرفين العسكري والمدني في السودان اتفاقاً بشأن مرحلة انتقالية، وسوف يوضح عام ٢٠٢٣ مدى الاستمرار في حالة الانفراج في البلدين.

في لبنان، يستمر فشل أعضاء مجلس النواب في الاجتماع لانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد انتهاء مدة الرئيس «ميشيل عون» في أول نوفمبر ٢٠٢٢، وسوف يستمر هذا التحدي في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٢٣ حتى يُتوصّل إلى تفاهم بين

” تستمر أعمال العنف والإرهاب في أفغانستان ودول الغرب الإفريقي بواسطة عناصر من القاعدة وداعش وبوكو حرام. والجديد في هذا الشأن هو تزايد مصادر العنف والإرهاب الداخلي مثلما حدث في الولايات المتحدة، أو القبض على أعضاء شبكة يتبنون أفكاراً قومية متطرفة كما حدث في ألمانيا. “

دولة الإمارات في الجزر الثلاث التي احتلتها إيران، وهو ما أثار غضب طهران ودفعها إلى استدعاء السفير الصيني لديها للاحتجاج.

وبخصوص تركيا، يستمر تنامي دورها العالمي والإقليمي؛ فقد نجحت في عام ٢٠٢٢ في عقد الاتفاقية التي سّرت تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود إلى تركيا حيث يتم تفتيشها والتأكد من عدم حملها أي مواد أو سلع أخرى غير الحبوب بواسطة لجنة تضم أعضاء من روسيا وأوكرانيا وتركيا والأمم المتحدة، ومنها إلى بقية دول العالم. وقد طرح الرئيس «أردوغان» في ديسمبر ٢٠٢٢ اقتراحاً بتوسيع نطاق هذه الاتفاقية لتشمل مواد أخرى غير الحبوب من أوكرانيا وروسيا، وسوف يكون هذا المقترح محل بحث وجدال في عام ٢٠٢٣. كما تتباحث تركيا وروسيا بشأن إقامة مركز دولي لتداول الطاقة في تركيا. ويستمر الخلاف بين تركيا واليونان بشأن بعض الجزر في بحر إيجه التابعة لليونان، واتهام تركيا لأثينا بتسليح الجزر وإجراء مناورات عسكرية فيها، وذلك بالمخالفة للقواعد الدولية التي سُلّمت هذه الجزر لليونان وفقاً لها والتي نصّت على نزع سلاحها.

أما إسرائيل فسوف يحكمها في عام ٢٠٢٣ حكومة يمينية متطرفة سوف تستخدم مزيداً من القوة العسكرية في مواجهة الفلسطينيين، وتتوسع في أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية؛ مما يزيد الاحتمال من توتر علاقاتها مع الدول العربية.

وختاماً، فإن السمة العامة للأزمات هي الاستمرار بين عام وآخر؛ فالأزمات لا تظهر بين عشية وضحاها ولا تنتهي أيضاً بهذه الطريقة. المؤكد أنه لا توجد حلول عسكرية لأغلب هذه الأزمات، وحتى عندما تتفجر الأزمة في شكل حروب فلا بُد في النهاية من الجلوس على مائدة المفاوضات، والمؤكد أيضاً أن الأزمات الدولية ليست منفصلة عن بعضها بل تتداخل وتتشابك وتطرح كل منها تداعياتها على الأخرى، وفي هذا الصدد تتداخل أيضاً عناصر السياسة الداخلية والخارجية للدول.

الأحزاب والكتل الكبيرة وينعقد المجلس ويتخذ قراره. وفي تونس، أُجريت الانتخابات البرلمانية في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بمشاركة انتخابية ضعيفة للغاية وإصرار الرئيس التونسي على إجراء المرحلة الثانية منها في موعدها. وإذا ما استمرت تلك النسبة الضعيفة من المشاركة، فإنها سوف تؤثر على شرعية مؤسسات الحكم الجديدة، وتقلل من قدرتها على ادعاء تمثيل المواطنين وإصدار التشريعات وتنفيذها. وتبقى الإشارة إلى استمرار تراجع الخلافات العلنية بين الدول العربية، باستثناء الخلاف بين الجزائر والمغرب الذي اشتعل في عام ٢٠٢٢.

أما عن الدائرة الشرق أوسطية والتي تشمل إيران وتركيا وإسرائيل، فإنها تشهد أيضاً استمراراً لعدد من الأزمات، أبرزها في إيران التي شهدت حركة احتجاجات شعبية في عديد من المدن منذ سبتمبر ٢٠٢٢، والتي واجهتها سلطات الأمن بالقوة لتفريق المتظاهرات والقبض على قادة الحركات وإجراء محاكمات سريعة لهم والحكم على بعضهم بالإعدام. وخارجياً، فقد توقفت مفاوضات إحياء العمل باتفاق البرنامج النووي؛ حيث انتهت مباحثات فيينا عام ٢٠٢٢ بالإخفاق دون التوصل إلى صيغة مقبولة لدى الطرفين الأمريكي والإيراني. وسوف تستمر الأزمة عام ٢٠٢٣ ويستمر الاتحاد الأوروبي بالقيام بدور الوسيط بين الطرفين، مع استمرار إسرائيل في التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد إيران إذا ما اقتربت من «العتبة النووية» وإقناع الكونجرس والإدارة الأمريكية بخطأ العودة إلى الاتفاق.

هذا وتتوسع علاقات إيران مع الدول العربية، ما بين تحالف مع سوريا، وصداقة وتعاون مع الجزائر، وشك وريبة مع السعودية والإمارات. وعلى سبيل المثال، كانت هناك مفاوضات سرية بين الرياض وطهران في بغداد ولكنها لم تسفر عن نتائج محددة، وصبّ بعض الإعلام الإيراني جام غضبه على الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية باعتبارها الأطراف التي أجّجت المظاهرات ضد النظام الحاكم. وفي البيان العربي الصيني في ديسمبر ٢٠٢٢ وردت فقرة تنص على حق

١٠ قضايا يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٣



١ الأزمة الروسية الأوكرانية

سوف تسعى روسيا إلى تأجيل الصراع خلال الفترة المقبلة، وهو ما يضع مزيداً من الضغوط على الدول الغربية لتقويض الدعم الغربي لأوكرانيا.

٢ ركود الاقتصاد العالمي

من المتوقع دخول اقتصادات دول العالم في حالة ركود، لا سيما مع رفع البنوك المركزية العالمية لأسعار الفائدة لكبح معدلات التضخم المرتفعة.

٣ جهود مكافحة التغيرات المناخية

من المتوقع أن تُسرّع الأزمة الروسية الأوكرانية من تحول الدول إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فضلاً عن الطاقة النووية.

٤ تنامي حالة الانقسام في الولايات المتحدة الأمريكية

من المرجح استمرار حالة الاستقطاب التي يعاني منها المجتمع الأمريكي، لا سيما فيما يتعلق بقضايا مثل الإجهاض وحياسة السلاح.

٥ التحديات الاقتصادية الصينية

سيواجه اقتصاد الصين العديد من التحديات خلال الفترة المقبلة.



٦

مناطق صراع جديدة

قد يُسهم اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية في اتساع رقعة الصراع لتشمل دولاً أخرى.

٧

تغيير خريطة التحالفات العالمية

قد تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى تغيير خريطة التحالفات العالمية؛ حيث من المتوقع أن يرحب حلف شمال الأطلسي "الناتو" بانضمام أعضاء جدد إليه.

٨

استعادة حركة الطيران نشاطها إلى ما قبل الوباء

من المتوقع أن يستعيد قطاع الطيران المدني عافيته إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

٩

الاتجاه نحو عالم الميتافيرس

سيقدم عام ٢٠٢٣ بعض الإجابات حول التقدم الذي أُحرز في الاتجاه نحو عالم الميتافيرس، لا سيما مع إطلاق شركة "أبل" (Apple) أول سماعة رأس خاصة بالواقع الافتراضي.

١٠

الاتجاه نحو عالم متغير

بسبب تصاعد التنافس بين القوى العظمى، وتدايعات جائحة كورونا، والاضطرابات الاقتصادية، والطقس القاسي، والتغير الاجتماعي والتكنولوجي السريع.